

انحسار الاقتصاد أولى معجزات سياسات أردوغان

من احتجاجات جيزي إلى الانقلاب الفاشل تغير الكثير في تركيا



بعد الانقلاب الفاشل، ماذا تغير

ويقول المحللون إن شروخا بدأت تظهر حينذاك في سياسات الحزب ومنها الضغط على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة رغم وقوع الريبة في أزمة العام 2018.



دوغلاس وينسلو
شعبية أردوغان والوضع الاقتصادي الصعب يؤثران على الانتخابات

وفقدت العملة 75 في المئة من قيمتها مقابل الدولار منذ 2013 وحدث الانخفاض بأكثر من النصف في السنوات الثلاث الأخيرة. ويختار كثيرون من الأتراك الآن الاحتفاظ بثروتهم بالعملات الأجنبية. ويقول روجر كيل كبير الاقتصاديين الإقليميين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية "على الصعيد الاقتصادي فمذ 2013 ثمة إحساس بان تركيا والغرب يتباعدان"، ويضيف "نعم شهدنا تدهورا منذ 2013، لكن علينا أن نلحظ إلى في سياق الخطوات الإيجابية التي حدثت قبل ذلك".

تغير الوضع الآن كثيرا بعد أن انتهت الدكتاتورية العسكية وولت محلها أخرى رئاسية جعلت المعجزة الاقتصادية تتحول إلى فشل يؤثر على المواطنين الأتراك كما على سلطة أردوغان نفسه.

البناء الأمر الذي ساهم في فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة ثمان مرات متتالية.

وكتب سونر كاجابتاي في تقرير لمعهد واشنطن يقول إن أردوغان لديه "قاعدة من الأنصار الأوفياء والمعجبين لأن المواطنين يتمتعون بمستويات معيشية أفضل بدرجة كبيرة مما كان عليه الوضع في ظل الكمالين طوال معظم القرن الماضي"، في إشارة إلى أنصار مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.

وأشار إلى أن معدل وفيات المواليد قبل تولي أردوغان السلطة كان يشبه معدلها في سوريا قبل الحرب وأصبح الآن شبيها بالمعدل في إسبانيا. غير أن مقاييس أخرى للرأفانية بدأت تضعف في 2013 عندما أدى تلميح مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي إلى أنه قد يبدأ إلغاء التدابير التحفيزية إلى سحب أموال من الأسواق الناشئة.

واشدت حدة التوتر السياسي بعد ذلك عندما اتجه أردوغان إلى حلفائه القوميين ثم انتصر في استفتاء على تبني النظام الرئاسي الذي ركز السلطة في قصره، وذلك في الوقت الذي انسحب بعض المسؤولين الاقتصاديين الرئيسيين من حزب العدالة والتنمية اعتراضا على اغتصاب السلطات.

ارتكاب المزيد من الأخطاء في السياسات وتفتت قدرتك على الاستجابة ثم إن هناك مساحة أكبر كثيرا للفساد".

توتر اقتصادي وسياسي

لا تزال مقاييس رئيسية أخرى مثل الرعاية الصحية في وضع متين بعد أن تحسنت بدرجة كبيرة منذ تولي أردوغان السلطة في 2003.

واحتضن أردوغان سياسات السوق الحرة اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكان ذلك من الأهداف

الرئيسية لحزب العدالة والتنمية آنذاك، وذلك مع تراجع التشف الذي فرض بموجب برنامج مع صندوق النقد الدولي في العامين 2001 و2002.

وكان للأزمة المالية العالمية في 2008 - 2009 تأثيرها السلبي على تركيا، لكنها جلبت أيضا

إقبالا من المستثمرين الباحثين عن العائد في الأسواق الناشئة. وساعد رخص القروض الخارجية في تحقيق طفرة اقتصادية غذاهها قطاع

داتا مونتور أن العام 2013 شهد أيضا نزوة الاستثمارات الأجنبية. ومنذ ذلك الحين تراجعت قيمة الليرة التركية مما أضعف القدرة الشرائية لدى الأتراك.

وصدم التعامل الأمني لحكومة أردوغان الكثيرين عندما قمعت متزعة جيزي في إسطنبول.

ويقول أتييس التورديو أستاذ علم الاجتماع المساعد في جامعة سابانجي إن حملة القمع "بلورت صورة حزب العدالة والتنمية باعتباره المؤسسة الجديدة وأوضحت أن المد الشعبي بدأ ينقلب عليه".

وأضفت محاولة الانقلاب في 15 يوليو عام 2016 إلى فرض حالة طوارئ

بإجراءات قاسية يقول المحللون إنها كانت السبب في المزيد من الانكماش في الرفاهية الاقتصادية.

ويضيف التورديو أنه "منذ 2013 اتجه حزب العدالة والتنمية وأردوغان لتعزيز النزعة الاستبدادية التي يحتمل أن تكون قد أضرت بالاقتصاد بوسائل مختلفة".

ويوضح أنهم "دخلوا منحى أكثر انعزالا ومركزية في صنع القرار مع مساحة أقل من الحرية الإعلامية. ولذا ينتهي بك الحال على الأرجح إلى

الإجراءات القاسية التي أعقبت محاولة الانقلاب كانت السبب في المزيد من الانكماش في الرفاهية الاقتصادية



لكن الأمور تغيرت كثيرا، حيث يوضح تحليل أجرته رويترز في العام 2013 أن هذا العام كان بمثابة نقطة تحول في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وغيرها من مقاييس الرفاهية الاقتصادية. وتبين إحصاءات رسمية لحيازمات السدات ومؤسسة تركي

أعادت ذكرى مرور خمسة أعوام على الانقلاب الفاشل في تركيا في الخامس عشر من يوليو عام 2016 مجموعة واسعة من التساؤلات حول المعجزة الاقتصادية التي بشر بها الرئيس رجب طيب أردوغان قبل نحو 19 عاما مقارنة بالوضع الحالي الذي يعيشه الاقتصاد التركي بسبب سياسات حزب العدالة والتنمية واحتمالية تأثيرها على نتائج انتخابات 2023.

● أنقرة - نجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل نحو خمس سنوات في إحباط محاولة انقلابية على نظامه، لكنه فتح الباب واسعا أمام انتقادات واتهامات داخلية وخارجية بشأن الحريات والاعتقالات والتمهيد لتأسيس نظام استبدادي، وذلك في الوقت الذي تراجعت فيه مظاهر الرخاء والمساةة والتوظيف في البلاد منذ 2013.

ويواجه أردوغان انتخابات في 2023، التي توافق ذكرى مرور مئة عام على قيام الجمهورية التركية، فيما تشير استطلاعات الرأي إلى أن التأييد الشعبي له تراجع في أعقاب أزمة العملة وركود حاد وجائحة كورونا في السنوات الثلاث الأخيرة.

وتظهر بعض الاستطلاعات أن الائتلاف الحاكم يتخلف عن تحالف غير رسمي للمعارضة رغم استمرار شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه أردوغان وتمتعه بقاعدة قوية وسط المحافظين في الريف والطبقة العاملة.

وعاود النمو الاقتصادي صعوده هذا العام بعد أن أصبحت تركيا واحدة من بضعة دول تنفّذ الانكماش في 2020، غير أن ما حدث من ضرر في السنوات الأخيرة تضمن العودة إلى التضخم يبلغ 20 في المئة أو أكثر في السلع الغذائية وغيرها من السلع الأساسية.

ويقول دوغلاس وينسلو مدير قسم التصنيفات السيادية الأوروبية في مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني "إذا نظرت إلى مستويات شعبية الرئيس أردوغان في استطلاعات الرأي مع المشهد الاقتصادي الصعب فمن الصعب جدا تصور أن تنهيا الظروف خلال الأثني عشر شهرا المقبلة بما يجعلهم يعتقدون أن الانتخابات تبدو في صالحهم".

قمع وعزلة

يقدر البنك الدولي أن أكثر من 1.5 مليون تركي تراجعا إلى ما دون حد الفقر في العام الماضي. كما يوضح مؤشر جيني لتوزيع الدخل والثروة أن التفاوت ازداد منذ 2011 وتسارعت وتيرته منذ 2013 فحما المكاسب الكبيرة التي تحققت في الفترة من 2006 إلى 2011 خلال العقد الأول من تولي أردوغان السلطة.

العطش والظلام متلازمة مرضية عربية

حيث يعاني من أسوأ أزمة مرتبطة بالتغذية الكهربائية نتيجة شح الدول.

وتجاوز سعر صرف الدولار الواحد الـ19 ألف ليرة في السوق السوداء، بينما يبلغ سعره الرسمي بحسب البنك المركزي 1510 ليرات، وهو سبب شح الدولار داخل الأسواق المحلية. وفي مايو الماضي توقفت المحطات العائمة المستأجرة من قبل الحكومة لتوليد الكهرباء عن الإنتاج، وقد كانت توفر حوالي 400 ميغاوات يوميا.

وانسحبت البواخر إثر نزاع مع الحكومة اللبنانية التي لم تدفع مستحققاتها البالغة 150 مليون دولار خلال 14 شهرا، بسبب نزاع قضائي متصل بالفساد ودفع عمولة لدى توقيع العقود في 2013.

ويحتاج لبنان إلى 3000 ميغاوات لتتكفل شبكة الكهرباء الموازية "مولدات" بنصفها، فيما تتكفل معامل إنتاج الطاقة بتمرير النصف الآخر.

وأصدر الرئيس اللبناني ميشال عون هذا الشهر موافقة استثنائية في خضم الأزمة من أجل فتح اعتمادات مستندية لشراء المحروقات اللازمة لمؤسسة كهرباء لبنان عبر "سلفة" خزينة.

واستورد لبنان وقودا لتوليد الكهرباء بحوالي 900 مليون دولار في 2020، وسط تآكل في احتياطي العملات الأجنبية بالمصرف المركزي من 40 مليار دولار إلى 16 مليار دولار.

دولار بهدف إصلاح أبراج الطاقة المدمرة.

كما لم تكن دمشق أفضل حالا من بغداد، حيث يبلغ متوسط الطلب اليومي على الكهرباء في سوريا 6500 ميغاواط ويرتفع صيفا إلى 7000 ميغاواط، بينما لا يتجاوز حجم الإنتاج المحلي الثلث، وتضطر البلاد إلى قطع انقطاعات مستمرة في الكهرباء، وهو ما يثير موجة من التساؤلات عن سبب غياب الحلول.

الانقطاع المستمر في الكهرباء يجمع بين سوريا والعراق ولبنان على الرغم من اختلاف أوضاعها الداخلية

وفي أواخر يونيو الماضي قال وزير الكهرباء السوري غسان الزامل إن زيادة عدد ساعات التقنين للكهرباء جاءت بسبب النقص في مداتي الغاز والنفوس (الوقود المخصص للتوليد). كما تحدث الوزير السوري أمام مجلس الشعب في بداية نوفمبر الماضي عما أسماه "المعاناة الكبيرة" في تأمين

الغاز والنفوس لتشغيل محطات توليد الكهرباء. أما لبنان فليس حديث عهد بالظلام، لكنه أشد إنرا الأزمة المالية الطاحنة التي تضرب البلاد منذ قرابة العامين،

ولم تكن الجزائر الوحيدة التي تعيش هذا الوضع في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث يواجه السكان خطرا وجوبيا جراء ندرة المياه.

ولم تكن أزمة المياه في بعض بلدان الشرق الأوسط خاصة لبنان وسوريا والعراق، هي الوحيدة؛ فالأخير رغم أنه بلد نفطي يعاني هو الآخر من انقطاعات مستمرة في الكهرباء، وهو ما يثير موجة من التساؤلات عن سبب غياب الحلول.

وعلى الرغم من اختلاف الأوضاع في سوريا والعراق ولبنان إلا أن تطابقا جمع هذه البلدان في قالب واحد وهو "الظلام الحالك"، خصوصا في فصل الصيف الحار.

ورغم أن العراق يعد ثاني أكبر منتج للنفط الخام في أوبك وهو أيضا أحد كبار منتجي الغاز فإنه لم يستطع الهروب من العتمة حيث عاشت العاصمة بغداد ليلالي حالكة دون كهرباء.

وينتج العراق 19 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، بينما يحتاج فعليا إلى 26 ألف ميغاواط في الشتاء وإلى أكثر من 30 ألف ميغاواط في ذروة الصيف.

وقدم وزير الكهرباء العراقي ماجد حتوتش هذا الشهر استقالته إلى رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي دون تقديم حلول للأزمة المتفاقمة في القطاع. وحاولت الحكومة العراقية معالجة الأزمة من خلال تخصيص 45 مليون

والأمن المائي المعين حديثا في الحكومة الجديدة، "ثمة الكثير من المهام ذات الأولوية التي يجب إتمامها لتجاوز الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد، بسبب شح الماء ونقص تساقط الأمطار".

وأضاف حسني أن "أولويات القطاع تزويد المواطنين بشكل منتظم بمياه الشرب ومواصلة الورشات الجارية، إضافة إلى التسيير العائلي لهذا المورد الحيوي".

واستحدث الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون تسمية جديدة لوزارة الموارد المائية، بأن أضاف إليها عبارة الأمن المائي لمواجهة ظاهرة الجفاف وشح المياه لأول مرة.

وفي 27 يونيو الماضي أفادت وزارة الموارد المائية في بيان بأن "الجزائر تعيش على غرار دول البحر الأبيض المتوسط عجزا مائيا ناجما عن التغيرات المناخية التي أثرت بشكل كبير على الدورات الطبيعية للمتساقطات المطرية".

ويرجع الشيخ فرحات، الخبير الجزائري في شؤون البيئة والمناخ، أزمة العطش في بلاده أساسا إلى التغيرات المناخية الحاصلة في العالم وارتفاع درجات الحرارة وضعف تساقط الأمطار وكذلك التلوث الصناعي.

ويقول فرحات إن "التغيرات المناخية لا تقتصر على الجزائر فقط، بل تشهدها دول المغرب العربي ومختلف دول العالم".

وتقول السلطات الجزائرية إن أزمة التزود بالمياه الصالحة للشرب موجودة على الأقل في عشر ولايات (محافظات) من مناطق شمال البلاد ووسطها.

ومنذ أسابيع شهدت عدة ولايات جزائرية احتجاجات تطالب بتزويدها بالمياه الصالحة للشرب على غرار العاصمة الجزائر التي أقدم سكان

ضاحيتها الشرقية على قطع الطريق السريعة المؤدية إلى المطار الدولي على خلفية أزمة المياه.

وفي الثامن من يوليو الجاري قال كريم حسني، وزير الموارد المائية



انتفاخ شر الحر